

الحلقة (٣)

❖ **استمداد علم أصول الفقه:** أي العلوم التي أُستمدَّ منها علم أصول الفقه من خلال سرد هذه الموضوعات وبيان وجه استمداد علم أصول الفقه من هذه العلوم بمعنى ذكر السبب الذي دعا إلى الحكم بوجود هذا الاستمداد ثم بيان فائدته والغاية من دراسته والفرق بين الفائدة والغاية،

أما فيما يتعلق بالعلوم التي أُستمد منها علم أصول الفقه/

١ **فإن علم أصول الفقه كأى علم من علوم الشريعة مصدره الوحي: القرآن والسنة**

فلا شك أن أول ما أُستمد منه هذا العلم هو الوحي من خلال القرآن ومباحثه وتفسيره وعلومه وكذلك السنة وعلومها، حيث إن علم أصول الفقه قد استمدَّ من القرآن الكريم والسنة النبوية وما يتصل بهما من علوم من خلال التعرف على الأخبار وطرق نقلها وترجيحاتها وهذا أمر ظاهر لا يحتاج إلى مزيد بيان حيث أن علم أصول الفقه علمٌ شرعيٌّ انفرد به أهل الإسلام عن غيرهم فلذلك كان سبب اكتسابهم له هو صلتهم الوثيقة بالكتاب والسنة.

٢ **أما العلم الثاني الذي أُستمد منه علم أصول الفقه فهو : علم العقيدة**

وقد يطلق عليه بعضهم علم الكلام، ووجه الاستمداد منه أن علم أصول الفقه يُبحث فيها الأدلة الشرعية، والأدلة والاحتجاج بها متوقف على معرفة الباري سبحانه وصدق رسوله صلى الله عليه وسلم المبلَّغ عنه فيما قال ، فلا تُكتسب هذه الأدلة حجيتها إلا بعد الإيمان بالله تعالى وتصديق رسوله صلى الله عليه وسلم، وذلك يتقرر من خلال مباحث علم العقيدة، استمد الأصوليون من هذا العلم جملة من المباحث التي نقلوها إلى علم أصول الفقه وبحثوا مسائلها من خلال ما يخدم بغيتهم في هذا العلم، مع التنبيه إلى أن علم العقيدة قد اختلط به في عصر السابقين شيء من علم أهل الكلام الذين دخلوا في علم الاعتقاد بقصد الإفساد أو بقصد المباحثة بقصد حسن أو سيء، ولذلك حين ننظر إلى المؤلفات في علم أصول الفقه نجد أن هناك جملة من المسائل التي بحثها علماء أصول الفقه ونقلوا بحثها من مباحث علم العقيدة أو نقول من مباحث المتكلمين أي أهل الكلام ونقلوا من ذلك ما يخدم بغيتهم في تحقيق مسائل هذا العلم، ولذلك نجد أن الأصوليين بحثوا مثلاً :

(١) مسألة الحاكم وهل هو الشرع أو العقل ؟ وأصلها مبحث في علم العقيدة أو علم

الكلام، بحثوا ما يتعلق من هذه المسألة من حيث الحسن والقبح وهل هما عقليان أم شرعيان

(٢) وبحثوا كذلك ما يتعلق بحكم الأشياء قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم وهي من المسائل

التي تُبحث في علم العقيدة

(٣) وبحثوا أيضاً مسألة المجتهد يخطئ ويصيب وهي من المباحث التي لها علاقة بالمباحث

الكلامية

٤) وبحثوا مسألة خلو الزمان عن المجتهد وهي من المسائل التي لها صلة بمسائل الاعتقاد هذا فيما يتعلق بعلم الكلام أو علم العقيدة وصلته بعلم أصول الفقه ووجه استمداده منه وبعض المسائل التي استمدتها الأصوليون وبحثوها في هذا العلم.

لكن ذكر ابن برهان وهو من علماء أصول الفقه الشافعية ذكر أن استمداد علم أصول الفقه من علم الكلام يعود إلى أن فن الأصول أي أصول الفقه يفتقر إلى التمييز بين الحجة والبرهان والدليل، وهذا يقرر في علم الكلام، لكن الذي يبدو من هذا مما ذكره ابن برهان أن المقصود هنا ما يُبحث في علم المنطق وما يقرره المناطقة في علمهم لا علم الكلام على وجه الإطلاق.

٣ العلم الثالث الذي استمد منه علم أصول الفقه مسائله هو : علوم اللغة العربية

ووجه استمداد علم أصول الفقه من علوم اللغة العربية هو أن مما يبحث من علوم أصول الفقه الأدلة، وهذه الأدلة لها دلالات وقد جاءت بلغة عربية، لفهمها بصورة صحيحة على وجه عربي صحيح فإنه لا بد من الإطلاع على قدرٍ مناسبٍ من علوم اللغة العربية تعين على فهم هذه الأدلة ووجوه دلالاتها، ولذلك سعى الأصوليون إلى بحث جملةٍ من المسائل التي تبحث في علم أصول الفقه وهي لها علاقةٌ بمسائل اللغة العربية أو أن مسائل اللغة العربية لها تأثيرٌ في تلك المسائل الأصولية، علل بعض العلماء للاستمداد هنا بوجهٍ يقرب من هذا فذكر أن كتاب الله عربي وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم عربيه فيحتاج إلى معرفة قدر صالحٍ من اللغة العربية يمكن معها معرفة معاني ما ذكر من هذه الأدلة، مع التنبيه على أنه لا يشترط أن يتعمق المرء في اللغة بحيث يكون كعلمائها المشهورين كالخليل ابن أحمد أو الأصمعي أو سيبويه ونحو أولئك، إنما يشترط أن يعرف قدرًا صالحًا من اللغة العربية يفيد في معرفة دلالات تلك الأدلة.

من المسائل التي بحثها الأصوليون مما له علاقةٌ بعلم أصول الفقه وهو له مساس بعلم اللغة العربية (١) مسألة الأمر والنهي (٢) وبحثوا أيضا صيغ العموم والخصوص (٣) وبحثوا المطلق والمقيد، (٤) والمجمل والمبين، (٥) والحقيقة والمجاز، (٦) والاستثناء والإشترار، (٧) والمنطوق والمفهوم، (٨) والاقتضاء (٩) والإشارة والتنبيه (١٠) ومعاني الحروف وغيرها

وهذه مسائل تبحث أصالة في علوم اللغة العربية على اختلاف فئاتها وقد نبه بعض المحققين إلى أن بحث الأصوليين في هذه المسائل كان أكثر عمقا وأوفى تحقيقا مما بحثه علماء اللغة العربية، وبين سبب ذلك بأن : علماء أصول الفقه عندما بحثوا هذه المسائل التفتوا إلى دقائق الدلالات اللفظية وإلى معانٍ لم يلتفت إليها علماء اللغة العربية، لأن علماء اللغة العربية في الجملة ما كان يعينهم أن يفيد الأمر وجوبا أو ندبا أو إباحة، أو أن يفيد النهي تحريما أو كراهة، وكان ذلك من عناية علماء أصول الفقه وهذا قدر زائد على محل عناية أهل اللغة.

٤ العلم الرابع من العلوم التي لها استمدادٌ في علم أصول الفقه علم الأحكام الشرعية ، أو ما يعرف

اصطلاحاً : يعلم الفقه

وقد يتساءل سائل كيف يكون علم أصول الفقه مستمداً من علم الفقه، وعلم الفقه ثمرةً لعلم أصول الفقه، والثمرة متأخرة فكيف يستمد المتقدم من المتأخر؟ ونحن نقول لا يعني هذا الاستمداد أن تكون القاعدة الأصولية مستمدة من حكم فقهي، وإنما يعني بالاستمداد هنا أن يستعان بأحكام الفقه لإيضاح قواعد أصول الفقه، والمقصود بأحكام الفقه هنا الأحكام الواضحة الجلية فيستعان بها في بيان قواعد أصول الفقه، بحيث تعرض قاعدةً أصولية ثم يعرض ما يوضحها من أحكام الفقه، وهذا هو المقصود يعني من باب التمثيل فقط، ولذلك قال بعضهم في بيان وجه الاستمداد هنا أو وجه استمداد أصول الفقه من علم الفقه أن المقصود من علم أصول الفقه هو إثبات الأحكام أو نفيها بالأدلة، ولهذا لا بد من العلم بمحقائق الأحكام ليتصور هذا الأمر وليتمكن من إيضاح المسائل بضرب الأمثلة والشواهد عليها هذا، وجه استمداد علم أصول الفقه من علم الفقه.

ذكر بعضهم أمراً خامساً في استمداد هذا العلم وهو : علم المنطق

وضرب لذلك بعض الأمثلة، وذكر أنه استمد من علم المنطق مثلاً بعض المقدمات والكلام في الدلالات وقضايا الحدود والتعريفات وأساليب الاستدلال مع التنبيه إلى أن المؤلفات الأصولية قد تفاوتت ما بين موسع ومضيق في تناولها أو في استمدادها أو تأثرها في هذه العلوم ففي حين نجد أن بعض المؤلفات قد تأثر في استمداده مثلاً بمسائل الكلام أو علم العقيدة مثلاً، نجد أن الآخر قد تأثر باستمداده من علم المنطق وغلبت عليه الصبغة المنطقية وهكذا، وفي الجملة فإن هذا التأثير ينبغي ألا يطغى على المقصد الأصلي من عرض القاعدة الأصولية بحيث يبدو بحث القاعدة كأنه من علم اللغة أو علم العقيدة مثلاً أو علم المنطق مثلاً وهذا أمر غير محجب في هذا العلم .

فائدة علم أصول الفقه والغاية منه

• أما فائدة علم أصول الفقه والغاية منه : فإن كثيراً من أهل هذا الفن يجعلون الفائدة هي الغاية الموصلة للأمور المهمة، وبناء على هذا فإنه لا فرق بين الغاية والفائدة، وبعضهم يفرق بين الغاية والفائدة باعتبارين:

○ الاعتبار الأول من حيث ابتداء التفكير في الشيء، وهو المسمى عندهم بالعلّة الغائية التي هي الباعث على الفعل

○ والاعتبار الثاني من حيث النهاية وهي آخر العمل أو ثمرة الفعل، وهي المسماة عندهم بالفائدة،

ونحن نؤثر هنا عدم التفريق بين الفائدة والغاية لأن علم الأصول الذي هو المنهج الذي يتبعه الفقيه عند محاولته التوصل إلى الأحكام الشرعية لم يكن مقصوداً لذاته بل لتحصيل الأحكام الشرعية، فالباعث على وضعه معرفة الأحكام الشرعية والثمرة المترتبة عليه هي الأحكام الشرعية، فالفرق

بينهما زمني هو التقدم والتأخر، وبناء على هذا التصور وبعد أن عرفنا معنى أصول الفقه والموضوع الذي يبحثه اتضح لنا الغاية من هذا العلم وهي: وضع الأسس والقواعد التي يستعين بها الفقيه على استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة، أو بتعبير آخر أن فائدة هذا العلم تتضح بأنه يرسم للفقيه الخطة التي يمكن أتباعها عند محاولته التوصل إلى معرفة الأحكام الشرعية والاستدلال عليها.

وحيث كانت هذه فائدة علم أصول الفقه فقد أثار بعض العلماء اعتراضا حول ضرورته وحاجته للدارسين، باعتبار أن الفقه قد أكتمل ونضج وأن الأحكام الشرعية في كل باب قد عرفت وتم تدوينها، وهذا الاعتراض يتضح توجهه على القائلين بسد باب الاجتهاد أكثر من توجهه إلى غيرهم، وقد ناقش الإمام ابن القيم رحمه الله وهو من علماء الحنابلة حجج القائلين بسد باب الاجتهاد وخصص جزء لا بأس به من كتابه (إعلام الموقعين) لهذا الغرض ولتزييف آراء المقلدين ومناصريهم،

وقد ذكر بعض العلماء أنه لا وجه لتخطئة أولئك العلماء الذين قالوا بسد باب الاجتهاد لأن إعطاء الحق لكل فرد أن يجتهد ويدون لنفسه رأيا يدعو إلى العمل به مدعاة لزيادة التفرق والتفرق علامة الخذلان، وعلى ذلك فإن فائدة علم أصول الفقه عند من يقول بهذا القول هي لطلاب الأحكام الشرعية ممن لم يصلوا إلى درجة المجتهدين ولكنهم لم ينحطوا إلى درجة العامة، فمثل هؤلاء يجبون التعرف على كيفية توصل العلماء المجتهدين لما توصلوا إليه من أحكام، حتى إذا عرضت عليهم مسألة لم ينص عليها في المذهب أمكنهم الإجابة عنها تخريجا على قواعد أئمتهم، ومع ذلك فإن تجدد الحوادث بتجدد الزمان ووجود أمور مستحدثة لم ينظرها المجتهدون السابقون ولا أتباعهم بسبب عدم وجودها في أزمانهم يجعل الاجتهاد من ضروريات الشريعة باتفاق المسلمين، فيكون أصول الفقه حينئذ ضرورة لمن يتصدى لمثل هذه الأمور،

أما فيما تم استنباطه من الأحكام فإن علم الأصول لا يعدم فائدة أيضا في ترجيح بعض المذاهب على بعض، ولا شك في أن ترجيح رأي على رأي مما يحتاج فيه إلى معرفة القواعد الأصولية فتكون لدراستها فائدة بينة من هذه الناحية أيضا، وإذا علمنا أن علم أصول الفقه من الممكن أن يكون ملكة يستطيع بها العالم أن يتفهم النصوص وأن يدرك مراميها وما تشمله وما لا تشمله من الجزئيات فإننا سنجد لهذا العلم فائدة أخرى تضاف إلى ما سبق أن علمناه من فوائد وغايات لهذا العلم الجليل وخلاصة ما تقدم أن فائدة علم أصول الفقه تتحقق فيما يأتي:

أولا: أنه يمثل خطة يمكن إتباعها للتوصل إلى الأحكام الشرعية واستنباطها من الأدلة.

ثانيا: أنه يساعد على استنباط الأحكام فيما لم يرد فيه نص عن الأئمة المجتهدين من الحوادث التي لم تكن موجودة في زمانهم.

ثالثا: أنه يمكن العالم من تخريج المسائل والفروع غير المنصوص عليها وفق قواعد مذهبه أو أن يجد لها وجهها أولى من الوجه الذي خُرجت عليه في مذهبه.

رابعاً: أنه يمكن العالم من ترجيح الأقوال واختيار أقواها مما هو من ضرورات الفقه المقارن.

خامساً: أن علم أصول الفقه يفيد القضاة ودارسي القانون والنصوص التشريعية في تطبيق النصوص على جزئياتها وفي تفهم ما يحتمله النص من دلالاتٍ مما يخلق الملكة القانونية ويوسع المدارك.

خلاصة/ هذه جملةٌ من الفوائد لدراسة علم أصول الفقه لعلها تشجذ الهمم إلى الاهتمام به ودراسته، وهي فوائد جليّةٌ القدر يتضح منها حاجةُ أهل العلم إلى هذا العلم، فقد تقرر أن هذا العلم يمثل خطة منهجية يمكن للعالم أو لطالب العلم المبتدئ أن يتبعها في التوصل إلى الحكم استنباطاً أو معرفة لوجه استنباطه، كما أنه يمكن العلماء من استنباط الأحكام للحوادث التي لم يرد بشأنها نصوص في القرآن أو السنة، كما أنه يمكن العالم بإلحاق المسائل مما يشبهها مما نص عليه أهل العلم المتقدمين، كما يمكن من ترجيح الأقوال واختيار أقواها وبيان وجه الاختيار وهذا أمر مهم خاصة أننا نعلم أن كثيراً من أحكام الفقه هي محل للاختلاف بين العلماء نظراً لكونها أحكاماً اجتهادية وقع فيها الخلاف بين السابقين، فمعرفة الراجح وبيان وجه ترجيحه إنما يتمكن الإنسان منه من خلال إلمامه بعلم أصول الفقه، فخلاصة القول أن علم أصول الفقه يمثل منهجاً وخطة يمكن للمرء أن يستفيد منها في بيانه للأحكام الشرعية، وكذلك يمكن أن يكون خطة منهجية في حياته العامة.

لاشك أن علم أصول الفقه يُمكن الإنسان من ترتيب منهجه وترتيب أفكاره وترتيب بحثه ونظره في مسألة من المسائل وهكذا فإذا رتب العلم نظرك إلى مسألةٍ أثر فيك في ترتيب ذهنك في نظرك في مسائلك العامة، ولذلك نجد أن الباحثين الذين اهتموا بما يعرف بمناهج البحث العلمي قد اعتنوا بعلم أصول الفقه عناية فائقة وذلك لأجل أن هذا العلم يمهد السبيل للنظر في المسألة وبحثها، ونحن نعلم أن مناهج البحث العلمي تعتمد في جزءٍ منها على بيان أو كيفية التطرق إلى المسألة وبيانها وبحثها والتوصل فيها إلى حكمٍ معين، سواء كانت مسألة شرعية أو غير شرعية فأصول الفقه يبين لك المنهج الذي يمكن أن تسير عليه والنظر السليم الذي يمكن أن تركبه في بحثك في هذه المسألة، وحينئذٍ يوصلك إلى منهجٍ علميٍّ سليمٍ تخرج به إلى نتيجةٍ يغلب على ظنك صحتها، لأن كل واحدٍ منا يبحث في كل مسألةٍ يريد فعلها أو الانتهاء منها إلى ما يوصله إلى ما يظن أنه صواب وحق وعلم أصول الفقه يرتب لك المنهج الذي يوصلك إلى غلبة الظن هذه، إن هذه الفوائد التي عرضناها فيما تقدم والغاية من دراسة علم أصول الفقه التي أسسناها فيما سبق دعت كثيراً من العلماء السابقين من علماء الشريعة الأفاضل إلى الاهتمام بهذا العلم وإعطائه حقه من الاهتمام بدءاً من أئمة الأعلام في عصر التابعين وأتباعهم إلى عصرنا الحاضر، فقلما نجد عالماً مجتهداً إلا وله وجه اهتمام بهذا العلم.